

مسائل نحوية في (حياة الحيوان الكبرى) للدميري (ت ٨٠٨ هـ)

م.م. كاظم داخل جبير الجبوري
جامعة القادسية / كلية التربية / المثنى

الخلاصة:-

من الكتب العلمية المشهورة ذات الفوائد الكثيرة كتاب (حياة الحيوان الكبرى) لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الكمال أبو البقاء الدميري (٨٠٨ هـ) (١)؛ إذ هو معجم لأسماء الحيوان بالدرجة الأولى متضمناً بحوثاً صرفية ودلالية تتعلق ببنية كل اسم، وفضلاً عن هذا فقد اشتمل على مسائل نحوية متفرقة سعى الباحث إلى استقرانها والوقوف عليها ليتضح لهذا العالم جهداً نحوياً يضاف إلى جهوده الصرفية والدلالية، إذ لا بد من تسليط الضوء على الجهد النحوى الذى ابداه فى هذه المسائل لكي يتضح ما يميزه، ومصداق التمييز هذا لا يعني الاتيان بمسألة نحوية جديدة غابت عن المتقدمين والمتاخرين من ذوى الاختصاص، أو استنباط حكم نحوى جديد، أو البحث عن دلالة نحوية على غير التفسير الدلائلى الذى سار عليه النحويون، بل تكون فى الترجيح، ومتابعة الرأى الأقوى، والاجتهاد فى أحكام فرعية عن طريق الموازنة والوصول إلى حكم جديد.

المقدمة:-

من الكتب العلمية المشهورة ذات الفوائد الكثيرة كتاب (حياة الحيوان الكبرى) لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الكمال أبو البقاء الدميري (٨٠٨ هـ) (١)؛ إذ هو معجم لأسماء الحيوان بالدرجة الأولى متضمناً بحوثاً صرفية ودلالية تتعلق ببنية كل اسم، وفضلاً عن هذا فقد اشتمل على مسائل نحوية متفرقة سعى الباحث إلى استقرانها والوقوف عليها ليتضح لهذا العالم جهداً نحوياً يضاف إلى جهوده الصرفية والدلالية، إذ لا بد من تسليط الضوء على الجهد النحوى الذى ابداه فى هذه المسائل لكي يتضح ما يميزه، ومصداق التمييز هذا لا يعني الاتيان بمسألة نحوية جديدة غابت عن المتقدمين والمتاخرين من ذوى الاختصاص، أو استنباط حكم نحوى جديد، أو البحث عن دلالة نحوية على غير التفسير الدلائلى الذى سار عليه النحويون، بل تكون فى الترجيح، ومتابعة الرأى الأقوى، والاجتهاد فى أحكام فرعية عن طريق الموازنة والوصول إلى حكم جديد.

وقد بلغ عدد المسائل نحوية (٤٠) أربعين مسألة نحوية وهذا العدد قليل إذا ما قيس بالمسائل الدلالية (المعجمية)، والصرفية ومن ثم يتضح أنه تعرض لها لاظهار قدرته.

ولاسيما في المسائل ذات الروايات المختلفة وهذه تبلغ (٤) أربع مسائل (٥).

ويمكن القول بأن إيراد المسائل الخلافية في البحوث نحوية والخوض فيها هو إثراء للبحث النحوي ولكن العدد وحده ليس كافياً بل لابد من ظهور ملامح قدرة المؤلف وطول نفسه العلمي في معالجة تلك المسائل والرَّد على الرأي الضعيف وترجيح ما يراه صحيحاً إذ منها يمكن لاحظ تميزه. وقفه على ما أورده الدميري يتبيّن منها ما نحن في

سبيله

أولاً- مصاديق تميز الدميري:

١- قال الدميري: ((... ولا يقال للأنثى سالحة، وأسودان سالخ، ولا تنتهي الصفة في قول الأصمعي (٢١٦ هـ)، وأبي زيد (٢١٧ هـ) وحكي ابن دريد (٢٢١ هـ) تشتيتها والأول أعرف)) (٦).

٢- قال الدميري: ((... قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (ذكاة الجنين ذمة أمها)) (٧) ... أنه لو أراد التشبيه لنصب (ذكاة الأم) بحذف كاف التشبيه والروايات أنما هما يرفع (ذكاة أمها) فثبت أنه أراد النية دون التشبيه فإن قيل: فقد روى ذكاة أمها بالنصب معناها ذكاة

أمها فالجواب أن هذه الرواية غير صحيحة ولو سلمت كانت محمولة على نصبها بحذف الباء الموحدة دون الكاف ويكون معناه ذكاة الجنين بذكاة أمها، ولو احتمل الأمرين لكانتا مستعملتين

واستقراء المسائل نحوية بحسب منهج الدميري في إيرادها ينتهي بنا إلى أنها كانت على قسمين:

أولاً: مسائل اختلف فيها، ويدخل في ضمنها الأحكام نحوية الخلافية بين المدرستين، وبين علماء المدرسة الواحدة، والمناظرات نحوية، واختلاف الروايات في الحكم الواحد، والاختلاف في التوجيه الدلالي نحوي للتصوص، واللغات الواردة في حكم معين.

ثانياً: مسائل الثيق عليها، ويدخل في ضمنها الأحكام نحوية التي أوردها على سبيل الاتفاق، وأحكام نحوية دلالية.

ومن ثم اقتضت طبيعة المادة أن يكون البحث على مقدمة ومحثثين وخاتمة.

المبحث الأول

المسائل نحوية التي اختلف فيها
بلغ عدد المسائل الخلافية التي أوردها
الدميري (١٥) خمس عشرة مسألة، وقد اشتملت
على أحكام فرعية وليس كلية، والذي يلحظ في
منهجه أنه يذكر طرف الخلاف ولاسيما في مسائل
الخلاف بين البصريين والковفيين (٢) التي تبلغ (٤)
أربع مسائل، ومسائل الخلاف بين علماء المدرسة
الواحدة (٣) والتي تبلغ (٥) خمس مسائل. وقد
لا يذكر إلا طرفاً واحداً من أطراف الخلاف كما
اتضح في (٣) ثلاث مسائل (٤)، أو لا يصرح
بطرفي الخلاف بل يكتفي بذكر رأي كل طرف

بين الروايات بذل جهداً في اختيار الأنسب معتمداً على التوجيه الدلالي الصحيح.

الامر الثاني: تخطئة رواية وقبول أخرى
بالاعتماد على الدلالة الصحيحة ينم عن قدرة
كبيرة في تقسيي الدلالة النحوية، هذا فضلاً عن
ان الشاهد من الحديث التبوى وهذا أمارءة إلى
مناقشة روایات الأحاديث الواردة في كتب النحو.

٣- الأمر الثالث: أن اعتماد الدلالة النحوية الصحيحة في قبول الرواية يجعل الدميري قريباً من ذوي الاختصاص، وإن كان هدفه هو دلالة النص وليس الحكم.

وَثُمَّةِ مَصَادِيقُ الْجَهْدِ النَّحْوِيِّ عِنْ الدَّمِيرِيِّ أَقْلَى
مَا تَقْدِمُ وَهِيَ الْأَتْمَى:

١- قال الدميري- في دلالة اسم الخنزير-
((... ويحرّم أكله، لقوله تعالى: ((قل لا أجد
فيما أُوحى إليَّ محرّماً على طاعم يطعنه إلا إن
يكون ميتة أو دماً مسقفاً أو لحم خنزير فإنه

رجس))((وجرس النجس، قال الأمام
أقضى القضاة الماوردي: الضمير في قوله
تعالى: (فإنه رجس) عائد على الخنزير لكونه
أقرب مذكور ... ونمازعه الشيخ أبو حيyan
وقال: انه عائد على اللحم، لأنه إذا كان في
الكلام مضاد ومضاف إليه عاد الضمير على

فتسعمل الرواية المرفوعة في النيابة إذا خرج مينا والرواية المنصوبة في التشبيه إذا خرج حيا فيكون أولى من استعمال احدى الروايتين وترك الأخرى . (٨) (٠٠٠)

٣- قال الدميري: ((٠٠٠)) وبروى
ولى حثيناً وهذا الشيب يطلب
لو كان يدركه ركض اليعاقيب (٩)

ويروى (ركض) بالرفع والنصب فمن رفعه
جعله فاعل (يدركه) وأراد به هذا الطائر على
سرعة طيرانه لا يدرك الشباب وإذا أولى فكيف
يدركه غيره ومن نصبه بفعل مضمر تقديره (ولى)
يركض ركض (اليعاقيب) وجعله من جملة صفة
الشباب وجعل فاعل يدركه ضمير الشيب المستتر
فيه ويصير في البيت تقديم وتأخير وتقديره ((ولى
الشباب يركض ركض اليعاقيب)) (١٠).

وقفة على ماقرأنا تنتهي بـنا إلى امور

١- الأمر الأول: الموازنة بين الآراء وترجيع
الأنسب منها اعتماداً على الدليل فلو لحظنا جهد
الدميري في المسألة الأولى إذ انتهى إلى أنَّ
الرأي الأول هو(الأعرف)، والذي جعله يذهب
إلى هذا هو نسبة الرأي إلى عالمين هما
الأصماني وأبي زيد.

ويبدو ان ملامح ظاهرة الاجتهاد أكثر ماتضحت معالجتها في المسألة الثانية اذ فضلاً عن الموارنة

وطول باعه في هذا العلم، ولاسيما روایات الأحاديث في ضوء التوجيه الدلالي النحوى.

- ثانية: أما الملامح التي تقلل تميزه فهي أنه لم يصرح برأى مخالف ولم يصرح برأى يختار منه الرأى الأنسب وإنما أجرى ذلك على لسان غيره من العلماء هذا فضلاً عن الأدلة المعتمدة في اختيار الرأى الأنسب، فهذا ما يتعلّق بعدم تميزه بالمسألة الأولى.

أما الثانية فلم يصرح بدلبله الذي اعتمد في التوجيه الدلالي للروايتين.

وتحمة مسائل خلافية أخرى يمكن أن نتلمّس منها ملامح الجهد النحوى للدميرى ونسبةها أكثر مما تقدّم، فهي تبلغ (١٠) مسائل ولكن يعزّ فيها تلمّس ملامح التميّز للأسباب التي مر ذكرها، وعلى أية حال لا بدّ من الوقف على تلك المسائل فقد نجد ما يتعلّق بالجهد النحوى إلى ما يمكن أن يحسب له:

١- قال الدميري: ((... وقولهم:)) أكلوني البراغيث)) لغة طيء وهي لغة ثابتة خرجوا عليها قوله تعالى: (واسروا النجوى الذين ظلموا...) (١٥) على أحد المذاهب وقوله عز وجل: (خشعاً ابصارهم...) (١٦) ومثله (يعاقبون فيكم ملائكة...) (١٧) وقال سيبويه (١٨٠ هـ) لغة أكلوني البراغيث ليست في القرآن، قال والضمير

المضاف دون المضاف إليه، لأن المضاف هو المحدث عنه والمضاف إليه ومع ذكره بطريق العرض وهو تعريف المضاف وتخصيصه وقال شيخنا الأستاذ (رحمه الله تعالى) وما ذكره الماوردي أولى من حيث المعنى وذلك أن تحريم اللحم قد استفاد من قوله تعالى: أو لحم خنزير فلو عاد الضمير عليه لزم خلو الكلام من فائدة التأسيس فوجب عوده على الخنزير ليفيد تحريم اللحم والكبش والطحال وسائر أجزائه)) (١٢).

٢- قال الدميري: ((الإيلدغ المؤمن من جحر مرتين)) (١٣) ... وقوله: (الإيلدغ) يُروى بضم الغين على الخبر يعني أن المؤمن حازم لا يخدع مرة بعد مرة ولا يفطن لذلك وقيل: أراد به الخداع في أمر الآخرة دون الدنيا، ويروى بكسر الغين نهاياً أي لا يوتى من جهة الغفلة وهذا يصح أن يتوجه إلى أمر الدنيا والأخرة أيضاً ...) (١٤).

وقفة على ماتقدّم تنتهي بنا إلى:

- أولاً: ملامح الجهد تظهر في استقصاء الآراء الخلافية المتعلقة: بالتوجيه الدلالي في المسألة الأولى وعدم الاكتفاء بذكر رأى أحدي فيها أو الرأى الضعيف مثلاً واجراء الموازنة والترجيح لأحدّها دون الآخر على وفق أدلة مقنعة، واستقصاء الروايات في المسألة الثانية وتوجيهها دلالياً، بشكل يظهر من خلاله قدرته

٠٠٠ (ساق حر) ذكر القماري، قال ابن سيدة () انما سمي ذكر القماري (ساق حر) لحكاية صوته، فانه يقول: ساق حر، ساق حر، ولذلك لم يعرف ولو أعرب لصرف فيقال: ساق حر ان كان مضافاً، وساق حر ان كان مركباً فتصرفه، لأن نكرة فترك اعرابه دليل على انه حتى الصوت يعنيه وهو صياغه وقد يضاف اوله إلى آخره وذلك لقولهم: (جاز باز)، لأنه في اللفظ أشبه بباب دار و(النزة) والشوق، والترنم، والغناء، وهما مصادران واقعان موقع الحال من الضمير الفاعل في: (ذغت ساق حر) الواقع في موضع الصفة للحمامه)) (٢٦).

٧- قال الدميري: ((ذكر ابو جعفر احمد بن جعفر البلخي ان الرشيد جمع بين أبي الحسن الكسائي وأبي محمد البزيدي ليتاظرا بين يديه فسائل البزيدي الكسائي عن اعراب قول الشاعر:
لا يكون العَيْرَ مهراً لا يكون المهرَ مهراً

قال الكسائي: يحبب ان يكون المهر منصوباً على انه خبر كان ففي البيت على هذا إقواعد فقال البزيدي: الشعر صواب، لأن الكلام قد تم في قوله لا يكون ثم استأنف فقال: (المهر
مهراً)) (٢٧).

٨- قال الدميري: ((حكي أن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) سأله عن القتل بالمثل هل يوجب

في (واسروا النجوى) فاعل و (الذين) بدل منه)) (١٨).

٢- قال الدميري: ((قال ذو الرمة (١٩):
سمعت الناس ينتجعون غيثا

فقلت لصديع انتجعي بلا
وصيدح اسم ناقته وهذا البيت انشده سيبويه
ورواه برفع (الناس) على الحكاية، أي سمعت هذه
الكلمة ورواه غيره بالنصب وكل له
وجهه)) (٢٠).

٣- قال الدميري: ((٠٠٠ وقال نحاة الكوفة:
الطوفان مصدر لا يجمع كالرجحان والنقصان
وقال أهل البصرة هو جمع واحدة
طوفانة)) (٢١).

٤- قال الدميري: ((واما وجه قوله تعالى: (بورك
من في النار) (٢٢) فان العرب
تقول: بارك الله لك، وبارك فيك، وبارك عليك،
وببارك، اربع لغات)) (٢٣).

٥- قال الدميري: ((وسميت الخيل خيلاً لاختيالها
في المشية فهو على هذا اسم
الجمع عند سيبويه وجع عن أبي
الحسن)) (٢٤).

٦- قال الدميري: ((٠٠٠ وما هاج هذا الشوق الا
حمامه دعست ساق حر نزهة وترثما)) (٢٥).

حيث هو(نبي) فلا يبعد ان تخبره بالحقيقة، قال وهذا ان جوز فبعيد)) (٣١).

١٠- قال الدميري: ((وقالت العرب: قد كنت اظن ان العقرب اشد لسعًا من الزنبور فإذا هو هي، وقالوا أيضًا: فإذا هو ايها، وهذا الوجه هو الذي انكره سيبويه لما سأله الكساني بحضورة يحيى بن خالد البرمكي فقال له الكساني: ان العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال له يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بليدكم فقل له الكساني: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرنون ويسائلون، وسئلوا فوافقوا الكساني فأمر يحيى سيبويه بعشرة آلاف درهم . . . ويقال ان العرب علموا منزلة الكساني عند الرشيد فقالوا القول قول الكساني ولم ينطقو بالنصب وان سيبويه قال ليحيى: مره ان ينطقو بذلك فإن أستنتم لا تطاوعلهم على النطق به . . . وقد أشار إلى ذلك حازم في منظومته:

فخطأ ابن زيد وابن حمزة في

ما قال فيها أبا بشر وقد ظلما)) (٣٢)

قراءة في هذه المسائل سابقة الذكر تنتهي بما إلى عدد من الأمور:

١- لم يكن للدميري رأي صريح في الاختيار، يفاد منه انه يسعى إلى الاجتهاد ولا سيما إذا علمنا انه قد أورد أكثرها على سبيل المقابلة، أو لبيان أكثر من وجه للمسألة، إذ لم يختار رأياً نحوياً ولم يختر

القول؟ قال: لا، على قاعدة مذهبه خلافاً للشافعي فقال له أبو عمرو ولو قتله بحجر المنجنيق؟ فقال: ولو قتله بأبي قبيس يعني الجبل المطل على مكة وقد اعتذر عن أبي حنيفة بأنه قال ذلك على لغة من يعرب الأسماء ستة بالألف في الأحوال الثلاثة وأنشدوا على ذلك:

إن أباها وأبا أباها

قد بلغا في المجد غایتها(٢٨)

وهي لغة الكوفيين، وأبو حنيفة - من أهل الكوفة)) (٢٩).

٩- قال الدميري: ((. . . قوله تعالى: (واسأل القرية التي كنا فيها والغير التي أقبلنا فيها . . .)) (٣٠) قال ابن عطية: القرية: مصر، قاله ابن عباس (٦٩ هـ) وغيره وهو مجاز والمراد أهلها وكذلك قوله: (والغير) هذا قول الجمهور وهو الصحيح وحکى ابو المعالي في (التلخيص)

عن بعض المتكلمين انه قال: (هذا من الحذف وليس من المجاز، قال: وإنما المجاز لفظه تستعار لغير ما هي له وحذف المضاف هو غير المجاز، هذا مذهب سيبويه وغيره من أهل النظر وليس كل حذف مجازاً ورجح أبو المعالي في هذه الآية انه مجازاً وحکى أنه قول الجمهور، وقالت فرقه: بل حالوه على سؤال الحجارات والبهائم حقيقة. من

٣- تجاوز المسائل الخلافية نحوية، أي بين أهل النحو خاصة إلى مسائل خلافية بين النحويين والبلاغيين وأهل الكلام -وأعني بها المسألة في النقطة التاسعة.

٤- في المسألة المتعلقة بـ لغة إعراب الأسماء الستة بالألف، يتبعن للقارئ أول وهلة ان الدميري لم يبلغ شأو الأبياري (٥٧٧هـ) عندما لم يذكر اسم اللغة، ولكن التدقيق يثبت خلاف ذلك إذ صرّح الدميري (٣٤) في موضع آخر ب أنها لغة بنى الحارث بن كعب وأورد شاهداً قرآنياً بقوله: ((ومنه قوله تعالى (ان هذان لساحران)(٣٥))).

وخلصة ما انتهينا إليه في هذا البحث ثلاثة أمور:

١- إن المسائل التي تميز الدميري فيها هي أقل من غيرها إذ تساوي ثلثها.

٢- لم يبلغ الدميري فيها شأو المختصين كالأبياري والرضي الاستربادي وغيرهم.

٣- إن تميز الدميري أكثر ما يكون في التوجيه الدلالي وفي الروايات ولا سيما روايات الحديث النبوى وهذا يدل على أنه من رجال الحديث.

المبحث الثاني

المسائل نحوية التي اتفق عليها إن عدد هذه المسائل هو (٢٥) خمس وعشرون مسألة ويبعد

رواية ويخطئي أخرى ولم يختار لغة على أخرى، ولم ينتصر لفريق على آخر.

٢- من المسائل التي أوردها مسائل كثُر تناقلها والكلام فيها حتى صارت من المتعارف ولا سيما المناظرات (أعني النقطة السابعة والعشرة).

٣- عهدة الآراء في المسائل إلى قائلها وهنا يتضح الحذر الشديد في الخوض في هكذا مسائل ولا سيما الموازنة والترجح.

٤- لم يحقق الدميري في استقصاء جميع الآراء في التوجيه الدلالي للآية (واسأل القرية ...) إلا وهو رأى الأصوليين القائل بأنَّ أمثل هذه الظاهرة ليس من الحذف وليس من المجاز بل من الحقيقة؛ لوضوح الأمر حتى أصبح معروفاً حتى عند الجمادات (٣٣).

وأرى أن رأى الأصوليين يقترب من الرأي الأخير الذي ذكره ولكنه استبعده دون ذكر دليل مقنع في ذلك.

أقول: ما تقدم لا ينفي الجهد الذي بذله الدميري في هذا المقام، فعدم تميزه إلى الحد الذي يبلغ تميزه في المسائل التي ذكرناها في القسم الأول والثاني تبقى هناك أشياء تحسب له هي:

- ١- استقصاء الآراء والنقل عن العلماء.
- ٢- ذكر الروايات المختلفة واللغات.

تحقيقاً ولنا أن نقول: صرف هذه الكلمات ونحوها لأن مستعملتها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً ولا عارضاً ولا أصلياً فـ(أفعى) وإن كانت في نفسها خبيثة، وـ(أجدل) طائراً ذا قوة ... إلا أنك إذا قلت مثلاً: (القيت أجدلاً) فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة كما تقول: (رأيت عقاباً) لا تقصد فيه معنى الوصف بالشدة وإن كانت أقوى منـ(الصقر) وليس صرفاً لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً كما أشار إليه المصنف، فاما منع صرف مثله فغلط ووهم)) (٣٧).

قال الدميري: ((الخازباز . . . انه ذباب وهو اسمان جعلا اسماء واحداً وبنينا على الكسر لا يتغيران في الرفع والنصب والجر . . .)) (٣٨).

وقفة على هذه المسألة يتبين منها انَّ الدميري أهل جانباً مهماً من هذه الصيغة متعلق بدخول الألف واللام عليها ولاسيما إذا علمنا أنه موضع خلاف بين البصريين والковيين إذ يرى البصريون عدم دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول وحاجتهم هي: ((الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي ان لا يجمع بين علامتي تعریف وان يلحق الاسم الأول منهما لأن الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه وكذلك عرفت العرب الاسم المركب)) (٣٩).

وأهل جانباً لا يخفى فيه وجه الأهمية وهو الجانب الصرفي الدلالي للبنية الذي قال فيه

ان نسبتها أكثر من المسائل نحوية التي اختلف فيها إذ تعادل ضعفها على وجه التقرير. ولسائل يسأل ألا تكون في هذه النسبة إشارة إلى انَّ الدميري بذل ضعف جهده في هذه المسائل؟ أقول: يصح هذا إذا تناولنا الظاهرة من جهة العدد ولكن قد لا يصح إذا تناولناها من جهة طبيعة معالجة تلك المسائل إذ أنَّ المسائل الخلافية تحتاج إلى جهد أكثر، ومن ثم لابد من الوقوف على هذه المسائل لمعرفة الجهد الذي بذله الدميري فيها. يبدو أنَّ جهد الدميري في هذه المسائل هو أقل بكثير مما بذله في المسائل التي اختلف فيها، إذ تزعز سمة الاجتهاد في هكذا مسائل؛ لأنها اكتملت ونضجت على أيدي نحويين مختصين هذا فضلاً عن قصور في منهجه في إيراد بعضها إذ

أوردها على سبيل الاتفاق، ويبدو أنَّ الرأي الأوجه خلاف ما ذكره، ومنها:

قال الدميري: (... الأجدل ... هو ممنوع من الصرف)) (٣٦).

انَّ منهج الدميري في إيراد هذا الحكم يوهم أنه من المتفق عليه، لكنَّ البحث والتحقيق يثبت أنه ذهب في هذا مذهباً ضعيفاً وهو توهم الصفة في (الأجدل) في حين أنَّ الرأي الأقوى خلاف ذلك إذ يتضح مفاده من رأي الرضي (٦٨٨هـ) القائل: (... ولم يثبت ما توهموه - أي توهم الصفة-

سم . . . وإذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير مكان مبنياً عن بنائه . . .) (٤٢).

قال الدميري: . . . فقال أبو حنيفة كانت انشى فقيل له: كيف عرفت ذلك؟ فقال: من قوله تعالى: (قالت) ولو كانت ذكراً لقال: (قال نملة)، لأن النملة مثل الحمامه والشاة في وقوعها على الذكر والانشى) (٤٣).

وقفة على هذه المسألة تُظهر تبني الدميري لرأي نحوي دون ذكر الخلاف الوارد فيه فضلاً عن اختيار الرأي الضعيف غير المستند إلى الأصول النحوية وقد اتضحت ذلك من تصريح الرضي

الاسترابادي من هذه المسألة إذ يقول: . . . فيجوز أن يكون النملة في قوله تعالى: (قالت نملة) ذكر، أو اعتبر لفظة فائث ماسنداً إليه - أي المؤنث النفطي وليس الحقيقي -) (٤٤).

وقد كان تصريح الرضي الاسترابادي مستندًا إلى دليل لغوي مفاده: (وقد يكون النفطي حيواناً كـ(دجاجة ذكر) وـ(حمامة ذكر)، إذ ليس بازنه ذكر فيجوز أن يقول: غرنت حمامة ذكر ، وعندي ثلاثة من البط ذكور . . .) (٤٥).

يبعد أن الدميري ذهب إلى مذهب إليه الكوفيون إذ تبني رأي أبي حنيفة وهو يعلم أنه على مذهب الكوفيين بدليل تصريحه بذلك في مسألة سابقة الذكر، وضعف الرأي الكوفي في هذه المسألة يتضح من قول الرضي الذي صرَّح بعدم

الرضي: ((واما الخازباز فإنه مركب من اسم فاعل(خزي) أي قهر وغلب ومن فاعل(بزي) إذا سما وارتفع كأنه قيل: هو الخازباز فربما وجعلا اسمًا واحدًا . . .)) (٤٦) ولاسيما إذا علمنا أن الدميري حريص على بيان دلالة الصيغ.

كما أهمل جانبًا ثالثًا إذ لو ذكره لكان مما يدخل جهذاً نحوياً يتعلق بعلمية(خازباز) إذ يتضح مغزاه من قول ابن الحاجب: ((واما أسماء الاجناس فيستبعد فيها النقل إذ لم يثبت إلا نادراً كـ(خازباز) . . .)) (٤٧).

وإذا تركنا ماتقْنَم ووقفنا على الحكم الذي أورده بخصوص هذه البنية لا يتضح لنا قصوره أيضًا إلى حد يجعله في موضع لا يحصد عليه إذ أورد وجهاً واحدًا في حين أن هذا الحكم على أربعة أوجه ذكرها الرضي قائلًا: . . . وتصرف فيه على سبعة أوجه(خازباز) بحذف البيانات وبناء الأسمين على الكسر تشبيهاً بالصوت، وخازباز تشبيهاً بخمسة عشر وكان أصله الخازباز والبازى عطف أحد النعتين على الآخر، وخازباز كبعליך على أن يبني أولهما على الفتح أو الكسر، وخازباز باعرابهما على إضافة الأول إلى الثاني كما يجوز في بعلبك فيجوز صرف الثاني وترك صرفه وخازباز كقصاصاء، وخرباز كقرطاس وليس الأخير مركبين من كلمتين بل كل واحد منها

١- قال الدميري: ((عسى الغوير أبوسا)) (٥٢) و (عسى) في المثل بمعنى (صار) ولذلك أتى الخبر بغير الفعل)) (٥٣).

٢- قال الدميري: ((قال: (ومن عسى أن يكون إلا عمر) قوله: إلا عمر بالرفع بدل من محل (من) ومحله الرفع بالابتداء)) (٥٤).

٣- قال الدميري: ((قوله: (أنا أبو حسن القرم) هو بتثنين (حسن) والقرم مرفوع)) (٥٥).

٤- قال الدميري: ((مالك الحزين . . . سمي بالحزين وهو عطف بيان لـ (مالك) كما يقال: أبو حفص عمر . . .)) (٥٦).

٥- قال الدميري: ((المرأة . . . هذا مرء صالح، ورأيت مرءاً صالحًا ، ومررت بمرء صالح . . .)) (٥٧).

٦- قال الدميري: ((قال الحارث بن كِلدة: وهم زباب حاتر لا تسمع الآذان رغداً)) (٥٨). فقوله (لا تسمع الآذان رغداً) أي لا تسمع إذانهم، فاكتفى بالألف واللام عند الإضافة كقوله تعالى: ((فإن الجنة هي المأوى)) (٦٠) (٥٩).

٧- قال الدميري: ((الورشان . . . قال عطاء أنه يقول:

استناده إلى السمع فائلاً:)) . . . ولا يقال: قامت طلة إلا عند بعض الكوفيين وعدم السمع مع الاستقرار قاض عليهم . . .)) (٤٦). وما جاء عنده من المتفق عليه من الأحكام نحوية التي لا خلاف فيها، الآتي:

قال الدميري: ((ذؤالة اسم للذنب كأسامة وهو معرفة)) (٤٧).

قال الدميري: ((ثعالبة . . . اسم للثعلب وهو معرفة)) (٤٨).

قال الدميري: ((حمص . . . لاتصرف للعلمية والعجمة والتائث)) (٤٩).

يلحظ أن الدميري لم يوضح ما ذكره بشيء من الشرح كما هو شأن ابن عقيل مثلاً الذي يقول: ((وحكم علم الجنس في المعنى كحكم التكرة من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة وكل عقرب يصدق عليها أم عزيظ وكل ثعلب يصدق عليها ثعالبة)) (٥٠).

ولم يصل إلى الرضي الذي قال: ((. . . فحال هذه الأعلام كحال ذي اللام المفيدة للتعریف اللغطي إذا كان ذو اللام مفرداً مجرداً من علامة الوحدة والتثنية . . .)) (٥١).

ويقلن تميّز الدميري في الظواهر التركيبية التي أوردها لبيان حركة صيغة معينة إذ هي من المتعارف عليه حتى عند غير ذوي الاختصاص، وهي الآتي:

يكن له جهداً في التفسير الدلالي لهذه الظواهر
خلاف ما نجده عند النحوين إذ يجعلون من هذا
ظواهر ميداناً لبيان قدرتهم في التفسير
الدلالي (٦٥).

واضعف مما تقدم فقد أورد أحكاماً نحوية
ونسبها إلى النحوين وهي:

١- قال الدميري: ((نحن بنو ضبة أصحاب الجمل
ننازل الموت إذا الموت نزل

٢- قال الدميري: ((وقيل ان الحاج قال ليحيى:
أسمعني الحن؟ قال: في حرف واحد قال: في أي؟
قال في القرآن، قال ذلك أشنع ما هو؟ قال: تقول
(قل إن أباوكم وأباوازكم) إلى قوله (أحب
إليكم) (٦٧) فتقرأها بالرفع)) (٦٨).

وقد ذكر مسائل كان توظيف الدلالة نحوية غير
خاف في توجيه النصوص الكريمة ولكن هذا
الاجتهاد والجهد نسبة إلى غيره ولذا لم يكن له
مزية فيه.

١- قال الدميري: ((قوله تعالى: (أولئك يلعنةم
الله ويلعنهم اللاعنون) (٦٩)، قال مجاهد:
(اللاعنون) الحشرات والبهائم يصيبهم الجدب
بذنب علماء السوء الكاتمين فيلعنوهم ... فان

لذ للموت وابنوا للخراب
وهذه اللام للعاقبة مجازاً)) (٦١).

٨- قال الدميري: ((وانشدوا:
كتاطح صخرة يوماً ليوهنها
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل)) (٦٢)
أراد كوعل ناطح فحذف الموصوف وأبقى
الصفة)) (٦٣).

٩- قال الدميري: ((قال ابن غنين:

ونصب (بني) عند النحوين على المدح
والخصيص)) (٦٤).
انظر إلى بعين مولى لم ينزل
يولي الندا وتلاف قبل تلافي
أنا كالذي احتاج ما يحتاجه
فاغنم ثانياً والثواب الوافي
... فجاء إليه بنفسه ومعه ثلثمائة دينار فقال: هذه
الصلة، وأنا العائد وهذه لو وقعت من أكابر النحاة
لاستعظامت فيه فضلاً عن ملك، قوله: هذه الصلة
و(أنا) العائد لأن الذي اسم موصول يحتاج إلى
صلة وعائد)) (٦٥).

وقفة على ما تقدم تنتهي بنا إلى لاحظ عدد من
الأمور أهمها إبداء حكم نحوى دون نسبة إلى
أحد النحوين، فضلاً عن عدم اجتهاده في حكم
منها؛ لأنها من المتعارف المفروغ منه، وكذلك لم

لأنهم زعموا انه اسم علم للنملة واحدة معينة من بين سائر النمل وثعلة ونحوه غير مختص بواحد من الجنس بل كل واحد رأيته من ذلك الجنس فهو ثعلة وكذلك اسامة وابن اوى وابن عرس وما اشبه ذلك فان صخ ما قالوا وله وجه فهو ان تكون هذه النملة الناطقة قد سميت بهذا الاسم في التوراة او في الزبور او في بعض الصحف او سماها الله تعالى بهذا الاسم وعرفها به جميع الاشياء قبل سليمان ...). (٧٧).

فـيل: كيف جمع ما لا يعقل جمع من يعقل؟ فالجواب: انه أنسد اليهم فعل من يعقل؟ فالجواب: انه أنسد اليهم فعل من يعقل كما قال: (رأيتم لـ ساجدين) (٧٠)، ولم يقل: (ساجدات) وكقوله تعالى (... وـ قالوا لـ جلودهم لـ شهدتم علينا) (٧١). (٧٢).

٣- قال الدميري: ((قال الزمخشري: فـان قـلت لـمـ قال: (من عـلق) (٧٣) وـانـما خـلقـ الإنسان من عـلـقةـ

واحـدةـ كـقولـهـ تـعـالـىـ: ((ـمـنـ نـطـفـةـ ثـمـ مـنـ عـلـقـةـ...ـ)) (٧٤) قـلتـ: لـأـنـ الـإـنـسـانـ فـيـ مـعـنـىـ الـجـمـعـ كـقولـهـ تـعـالـىـ: ((ـأـنـ الـإـنـسـانـ لـفـيـ خـسـرـ)) (٧٥) (٧٦).

ويمكن القول بأن النقل عن العلماء وعهدة الآراء إلى قائلها ليست سمة لعدم التمييز دائمًا لا سيما في المسائل التي يقل ذكرها حتى عند النحويين المحققين إذ نرى الدميري قد أورد لها نفلاً عن السهيلي إذ قال: ((ولا أدرى كيف يتصور للنملة اسم علم والنمل لا يسمى بعضاً ولا أدرى كيف يمكنه تسمية واحدة منها باسم علم؛ لأنـهـ تـمـيـزـ لـلـأـدـمـيـنـ بـعـضـهـ عـنـ بـعـضـ وـلـاـ هـمـ أـيـضـاـ وـاقـعـونـ تـحـتـ مـلـكـ بـنـيـ آـدـمـ كـالـخـيلـ وـالـكـلـابـ وـنـحـوـهـمـ؛ وـلـأـنـ الـعـلـمـيـةـ فـيـمـاـ كـانـ كـذـلـكـ مـوـجـوـدـةـ عـنـ الـعـرـبـ فـانـ قـلـتـ اـنـ الـعـلـمـيـةـ مـوـجـوـدـةـ فـيـ الـأـجـنـاسـ كـثـعـالـةـ وـاسـامـةـ وـجـعـارـ فـيـ الصـنـعـ وـنـحـوـهـمـ؟ـ فـالـجـوابـ اـنـ هـذـاـ لـيـسـ مـنـ اـمـرـ النـمـلـ

مصاديق تميّز الدميري /

تميّز الدميري في عدد من المسائل هي:

١- في بيان حكم نحوي أورد فيه وجهين في حين ذكر أكثر النحويين وجهاً واحداً، قال الدميري: ((وقـالـواـ: (ـكـلـابـ عـلـىـ بـقـرـ)) (٧٨) بـرـفعـهـاـ وـنـصـبـهـاـ، فـالـنـصـبـ عـلـىـ اـضـمـارـ فـعـلـ تـقـدـيرـهـ خـلـ الكلـابـ الصـيدـ، أـوـ دـعـ الكلـابـ عـلـىـ بـقـرـ الـوـحـشـ لـتـصـطـادـهـاـ، وـالـرـفـعـ عـلـىـ الـابـتـداءـ وـمـاـ بـعـدـ خـبـرـهـ، وـمـعـنىـ المـثـلـ إـذـ اـمـكـنـتـكـ الفـرـصـةـ فـاغـتـنـمـهـاـ ...)). (٧٩).

فـماـ ذـكـرـهـ النـحـوـيـونـ بـخـصـوصـ هـذـهـ الـمـسـائـلـ وـجـهـاـ واحدـاـ وـهـوـ النـصـبـ فـقـالـواـ: ((ـ...ـ وـمـنـهـ قـولـهـ (ـكـلـابـ عـلـىـ بـقـرـ) أـيـ (ـأـرـسـلـ) ...)). (٨٠).

٢- في التفسير الدلالي (البحث عن الدلالة التحوية)

والأستفهام استغرقت الجنس ظاهراً مفردة كانت
أو متناة ...)). (٨٨)

جـ- قال الدميري: ((... قوله تعالى: (حتى أتوا
على واد النمل قالت نملة ...) (٨٩) فان قيل: فلم
أتسى بـ(على) قلت: لوجهين: احدهما إتيانهم كان
من فوق فاتى بحرف الاستعلاء، والثانى انه يراد
به قطع الوادي وبلغ آخره من قولهم أتسى على
الشيء بلغ آخره ...)). (٩٠).

ينقض مما تقدم ان الدميري قد تميز في خمس
مسائل واردة في سياق الاتفاق وهذا العدد قليل إذا
ما قورن بما كم يتميز به، أقول: مع فلتها فهي
مما يحسب له ولا سيما توظيف الدلالة لإيجاد
المعنى.

الخاتمة والنتائج:-

انتهٰ البحث إلى النتائج الآتية:

- إن المسائل التي اختلف فيها التي بلغ عددها
 - (١٥) خمس عشرة مسألة ليس للدميري ما يميزه إلا في (٣) ثلاثة مسائل، أما المسائل الأخرى وإن اتضح فيها جهداً لا يمكن عدّها مما يميزه.
 - إن المسائل التي أثيق عليها التي بلغ عددها
 - (٢٥) خمس وعشرين مسألة ليس
 - لدميري ما يميزه إلا في (٥) خمس مسائل.

قال الدميري: ((... قوله: (أنا ابن جلا) (٨١) إنما أراد المنكشف الأمر ولم يصرف (جلا); لأنَّه أراد الفعل فحكي، والفعل إذا كان فيه فاعله مضمراً امظهراً لم يكن إلا حكاية كقولك: قرأتَ (اقربت

الساعة فانشق القمر) (٨٢); لأنَّك حكيت، وكذلك الابداء والخبر، تقول: قرأتَ: (الحمد لله رب العالمين) (٨٣)). (٨٤).

٣- وسائل وظف فيها الدلالة النحوية لتوجيه التصوّص وهي:

أ- قال الدميري: ((... فقال: لم أقل ذلك يا أمير المؤمنين، وإنما قلت: ومنا أمير المؤمنين شبيب، فقبل قوله وعفا عنه، وهذا الجواب في (نهاية الحسن)، فإنه إذا كان قوله ومنا أمير المؤمنين شبيب مرفوعاً كان مبتدأ فيكون (شبيب) أمير المؤمنين وإذا نصب كان معناه ومنا يا أمير المؤمنين (شبيب) ...)) (٨٥).

بـ. قال الدميري: ((... وقوله تعالى: ((فيه شفاء
للناس ...)) (٨٦) لا يقتضي العموم لكل علة وفي
كل إنسان، لأنه نكرة في سياق الآيات بل هو خبر
عن أنه يشفى ...)). (٨٧)

واعلم ان النكرة إذا وقعت في سياق النفي والنهي
اذ تبدو دقة ما ذهب إليه من القول النحوي:

- ١٢- حياة الحيوان الكبرى: ٤٣٣/١.
- ١٣- ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٦١٧/١٠.
- ١٤- المصدر السابق: ٥٨/٢.
- ١٥- الأنبياء: ٣.
- ١٦- القمر: ٧.
- ١٧-
- ١٨- حياة الحيوان الكبرى: ١٧٢/١.
- ١٩- ديوان ذي الرمة:
- ٢٠- المصدر السابق: ٢٢/١.
- ٢١- المصدر نفسه: ٢٢٦/٢.
- ٢٢- النمل: ٨.
- ٢٣- المصدر نفسه: ٧١/٢.
- ٢٤- المصدر نفسه: ٤٣٩/١.
- ٢٥- لم أعثر على قائل.
- ٢٦- المصدر نفسه: ٥٤١/١.
- ٢٧- المصدر نفسه: ٤١٢/١.
- ٢٨- نسب البيت لأبي النجم العجلي، ولوبيه بن العجاج ولبعض أهل اليمن ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٥١/١.
- ٢٩- مصدر السابق: ١٩٨/١.
- ٣٠- يوسف:
- ٣١- المصدر السابق: ٩٧/٢.
- ٣٢- حياة الحيوان: ٦٠/٢.
- ٣٣- ينظر: جواهر الأصول: ٤٧.
- ٣٤- ينظر: المصدر السابق: ٥٩٧/١.
- أما المسائل النحوية التي ليس للدميري ما يميزه فانها تُعدَّ مما يحسب له، لنقلها والوقوف عليها، فضلاً عن الجهد الذي أبداه في جوانب التفسير الدلالي، وذكر الروايات، واللغات.
- لم يبلغ البحث النحوي عند الدميري شأو البحث الصرفي والدلالي سواء من جهة العدد أم من جهة المعالجة.
- وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
- الهوامش:-
- ١- ينظر: معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة: ٥٨/٩، مقدمة كتاب حياة الحيوان الكبرى: ٦/١.
 - ٢- حياة الحيوان الكبرى: ٤١٢/١، ١٩٨/١، ٦٠/٢، ٥٩٧/١.
 - ٣- المصدر نفسه: ٤٣٣/١، ٢٤٨/١، ٣٧/١، ٤٣٩/١.
 - ٤- المصدر نفسه: ٣٤٧/٢، ١٧٢/١، ٢٣/١.
 - ٥- المصدر نفسه: ٥٠٧/١، ٣٠٧/١، ٥٨/٢، ٧١/٢.
 - ٦- المصدر نفسه: ٣٧/١.
 - ٧- ينظر: فتح الباري: ٦١٨/٨.
 - ٨- المصدر السابق: ٣٠٧/١.
 - ٩- لم أقف على قائله.
 - ١٠- المصدر السابق: ٤٣٧/٢.
 - ١١- الانعام: ١٤٥.

- ٥٨- ديوان الحارث بن حلزة: ٧٨.
- ٥٩- الناواعات: ٤١.
- ٦٠- حياة الحيوان: ٥٣٢/١.
- ٦١- المصدر نفسه: ٤١٥/٢.
- ٦٢- لم يعرف قائلة.
- ٦٣- حياة الحيوان الكبرى: ٤٢٩/٢.
- ٦٤- المصدر نفسه: ٣٧١/١.
- ٦٥- ينظر: الطواهر اللغوية في التراث النحوي:
د. علي أبو المكارم: ٢٣.
- ٦٦- حياة الحيوان: ٢٨١/١.
- ٦٧- التوبية: ٢٤.
- ٦٨- المصدر السابق: ١٨٥/١.
- ٦٩- البقرة: ١٥٩.
- ٧٠- يوسف:
- ٧١- فصلت: ٢١.
- ٧٢- حياة الحيوان الكبرى: ٣٣٣/١.
- ٧٣- العلق: ٢.
- ٧٤- الحج: ٥.
- ٧٥- العصر: ٢.
- ٧٦- حياة الحيوان الكبرى: ٧٣/٢.
- ٧٧- المصدر نفسه: ٣٧٨/٢.
- ٧٨-
- ٧٩- حياة الحيوان الكبرى: ٢٩٥/٢.
- ٨٠- شرح الرضي: ١٣٠/١.
- ٨١- البيت: أنا ابن جلا وظلائع الثناء * متى
أضع العمامة تعرفوني.
- ٨٢- القمر:
- ٨٣- طه: ٦٣.
- ٨٤- حياة الحيوان الكبرى: ٢٦٣/١.
- ٨٥- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤٨/١.
- ٨٦- المصدر السابق: ٤١٠/١.
- ٨٧- الانصاف في مسائل الخلاف: الانباري: ٣١٣/١.
- ٨٨- شرح الرضي: ٩٢/٢.
- ٨٩- شرح الواقفية لنظم الكافية: ابن الحاجب: ١٤٥.
- ٩٠- شرح الرضي: ٩٢/٢، وينظر: الانصاف: ٣١٥/١.
- ٩١- حياة الحيوان الكبرى: ٣٧٧/٢.
- ٩٢- المصدر السابق: ١٦٩/٢.
- ٩٣- المصدر نفسه: ١٦٩/٢.
- ٩٤- المصدر نفسه: ١٦٩/٢.
- ٩٥- حياة الحيوان: ٥١٩/١.
- ٩٦- المصدر نفسه: ٢٤٧/١.
- ٩٧- شرح ابن عقيل: ١٢٩/١.
- ٩٨- شرح الرضي: ١٣٣/٢.
- ٩٩- المستقسي: ١٦١/٢.
- ١٠٠- حياة الحيوان: ٤٨/٢.
- ١٠١- المصدر نفسه: ١٣٤/٢.
- ١٠٢- المصدر نفسه: ٢١١/٢.
- ١٠٣- المصدر نفسه: ٣١٣/٢.
- ١٠٤- المصدر نفسه: ٣١٤/٢.
- ١٠٥- المصدر نفسه: ٣١٤/٢.

- ٨٣- الحمد: ١.
- ٨٤- حياة الحيوان الكبير: ٢٣٩/١.
- ٨٥- المصدر نفسه: ١١٩/١.
- ٨٦- النحل: ٦٩.
- ٨٧- حياة الحيوان: ٣٤٤/٢.
- ٨٨- شرح الرضي: ١٤٨/٢.
- ٨٩- النمل: ١٨.
- ٩٠- حياة الحيوان: ٣٧٦/٢.
- المصادر والمراجع:-
- ❖ القرآن الكريم.
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والковفيين: الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأتباري النحوي (٦٧٧هـ)، دار أحياء التراث العربي، مصر، (د.ت).
- ❖ جواهر الأصول: الخميني، ط١، طهران، (د.ت).
- ❖ حياة الحيوان الكبير: كمال الدين محمد بن موسى الدميري (٨٠٨هـ)، مطبعة مصطفى البابي، مصر، (د.ت).
- ❖ ديوان الحارث بن حلزة: تتح: د. هاشم الطعان، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٦٩ م.
- ❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحقيق:
- ❖ محمد محي الدين عبد الحميد، قم، ١٤٨٠هـ.
- ❖ شرح ديوان ذي رملة : ابو نصر احمد بن حاتم الباهلي ، تم ، د عبد القدس ابو صالح ، دمشق ، ١٩٧٢ م .
- ❖ شرح كافية ابن الحاچب: محمد بن الحسن الرضي الاستربادي (٦٨٨هـ)، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ❖ شرح الوافية لنظم الكافية: أبي عمرو عثمان بن الحاچب (٦٤٦هـ)، تحقيق: د.موسى بناني العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- ❖ الظواهر اللغوية في التراث النحوي: د.علي أبو المكارم، ط١، مصر (د.ت).
- ❖ فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط١، مكتبة الصفا، المغرب، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ❖ المستقصى في أمثال العرب: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
- ❖ معجم المؤلفين: د.محمد رضا كحاله،

The grammarian search in (The animal's life the bigger) for Al-Dwmayri (808 A.H)

search finished to the following results:

- There are issues were different in it arrived number it (15) fifteen issue doesn't for Al-Dwmayri what recognize him except (3) three issues, yet

another issues couldn't calculate it where of recognize him until if Al-Dwmayri made every effort him in it.

- There are issues were concord on it arrived number it (25) twenty five issue doesn't for Al-Dwmayri what recognize him except (5) five issues.
- As for the syntactical issues that weren't for Al-Dwmayri what recognize him in it, it is calculate point in an arithmetic him, to transport it and the stopping on it, besides an effort's Al-Dwmayri in a another sides as the denotative explanation, and the novels coming, and the languages.
- The grammarian search has Al-Dwmayri doesn't arrive level of the morphological and denotative search equal from number direction or from treatment direction